



الشبكة الحقوقية
لأجل فلسطين
- نداء -

تقرير

גישא
gisha
مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة

في تقرير هام لمؤسسة « جيشة-مسلك » :

تنكيل بعد الموت .. دولة الاحتلال الاسرائيلي تواصل التنكيل بالمعتقلين الفلسطينيين حتى بعد وفاتهم

يستعرض تقرير مؤسسة « جيشة-مسلك » (مسلك)، الصادر في تموز ٢٠٢٦، حقائق مقلقة حول أوضاع المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة واحتجاز جنائمين الذين توفوا منهم داخل السجون الإسرائيلية، وفيما يلي بيان بأهم الحقائق التي جاءت فيه:

١. حجم الاعتقالات وظروف الاحتجاز

- اعتقالات جماعية وسرية: اعتقلت إسرائيل منذ ٧ تشرين الأول ٢٠٢٣ آلاف الفلسطينيين من غزة، واحتجزوا لفترات وصلت لأكثر من عامين دون تواصل مع عائلاتهم أو محاميهم، ودون تقديم لوائح اتهام.
- مراكز اعتقال سرية: تمنع إسرائيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر من زيارة مرافق الاعتقال التابعة للجيش وسلطة السجون، مما حولها فعلياً إلى مراكز سرية.
- انتهاكات ممنهجة: أفاد معتقلون مفرج عنهم بتعرضهم لظروف لا إنسانية تشمل التجويع، الحرمان من العلاج، التعذيب المنهجي، والانتهاكات الجسدية والنفسية.
- القائمة السوداء: في أيار ٢٠٢٦، أدرج الأمين العام للأمم المتحدة قوات الأمن الإسرائيلية على «القائمة السوداء» للمسؤولين عن العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات.

٢. إحصائيات المعتقلين والوفيات (حتى تموز ٢٠٢٦)

- أعداد السجناء: يوجد ٩,٢٩٩ سجيناً «أمنياً» لدى سلطة السجون، من بينهم ٣,٣١٤ دون أحكام قضائية، و٣,٢٤٤ رهن الاعتقال الإداري، و١,٣٢٠ تحت تصنيف «مقاتلين غير شرعيين».
- الشهداء داخل الاحتجاز: استشهد ما لا يقل عن ١٠٤ فلسطينيين أثناء الاحتجاز أو الاعتقال، ٦٨ منهم من سكان قطاع غزة، مع تقديرات بأن العدد الفعلي أعلى من ذلك بكثير.

٣. سياسة احتجاز الجنائمين والمماطلة القانونية

- الجنائمين كأوراق مساومة: تعترف السلطات الإسرائيلية فعلياً باحتجاز جنائمين متوفين (حتى من غير المشاركين في أعمال قتالية) لاستخدامهم كأوراق مساومة في ملف الأسرى والمفقودين، دون وجود سند قانوني واضح.
- غياب الشفافية والتضليل: يسجل التقرير إخفاقات جسيمة تشمل تزويد العائلات بمعلومات مضللة، والمماطلة في التحقيقات، ووصولاً إلى فقدان الدولة لمكان وجود بعض الجنائمين.



الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين - نداء -

تقرير

٤. حالات عينية توثق الانتهاكات

- حالة «رامي»: عامل كان يعمل بتصريح قانوني، اعتُقل وتوفي في منشأة «عناوت» بسبب الحرمان من علاج السكري والتنكيل.
- أبلغت الدولة المحكمة لاحقاً بأنها فقدت جثمانه بعد أن تبين أن الجثمان الذي حددته سابقاً لم يكن يعود له.
- حالة «خالد»: مسعف اعتُقل أثناء قيادة سيارة إسعاف بتنسيق عسكري، وتوفي في يوم اعتقاله نفسه في «سديه تيمان».
- احتُجز جثمانه لأكثر من عام ونصف قبل تشريحه، وما تزال النتائج محجوبة عن عائلته.
- حالة «أيمن»: صحفي اعتُقل من منزله، وأبلغت الدولة عائلته في البداية أنه «لا توجد مؤشرات» على اعتقاله، لتعترف لاحقاً (بعد التماس قضائي) بوفاته في يومه الأول بالاحتجاز واحتجاز جثمانه للمساومة.

٥. الموقف القانوني والحقوق

- غياب السند القانوني: يؤكد التقرير أن قانون مكافحة الإرهاب الإسرائيلي لا يجيز تأخير تسليم الجثمان إلا لعشرة أيام وبشروط محددة لا تنطبق على هذه الحالات.
- انتهاك القانون الدولي: يشكل احتجاز الجثامين ومنع دفنها كرامةً للموتى عقاباً تعسفياً للعائلات وانتهاكاً لواجبات الدولة في النزاعات المسلحة بضرورة احترام الموتى وتزويد ذويهم بالمعلومات.
- تخلص مؤسسة «چيشاة-مسلك» إلى أن هذه الممارسات ليست مجرد إخفاقات إدارية، بل هي جزء من تاريخ طويل لممارسات تهدف لقمع الحداد الجماعي ومعاقبة العائلات الفلسطينية.

■ التقرير الكامل على موقع الشبكة الحقوقية لأجل فلسطين (نداء)

انتهى

للتواصل ومزيد من المعلومات:

Osama@Nidaa-ps.org

Whatsapp +90 537 595 65 43

The Human Rights Network for Palestine – NIDAA, Suite 1203, 205 The Vale, London W3 7QS, United Kingdom,
INFO@Nidaa-ps.org, WWW.NIDAA-PS.ORG